ـ عدم قابلية عرض الادخار للتجزئة حيث يمكن توجيه جانب مهم من الدخل الاضافي المتولد عن النشاط الاستثماري الجديد الى الادخار بوسائل تمكن من توفير قدر كبير من المدخرات لتحقيق حدّ أدنى مناسب للاستثمارات.

وبهذا نرى ان هذه الاستراتيجية تعتمد على تنفيذ عدد كبير من المشروعات الاستثمارية وعلى جبهة عريضة من مختلف قطاعات الاقتصاد القومي بشكل يؤدي الى خلق وتوسيع نطاق السوق الداخلية، وبخاصة بعد ان فقدت التجارة الخارجية فاعليتها ودورها كآلة للنمو الاقتصادي، بسبب موقع البلاد المتخلفة في الاقتصاد العالمي[٢].

٢ ـ استراتيجية النمو اللامتوازن: تهدف هذه الاستراتيجية الى التغلّب على ضعف المقدرة الاستثمارية من خلال جانب العرض. ويتأتى ذلك بالعمل على خلق الضغوط وعدم التوازنات التي من شأنها ان تحض على الاستثمار في قطاعات أخرى، وذلك من خلال ما تخلقه من وفورات خارجية لهذه القطاعات، اذ ان كل استثمار جديد سوف ينتفع من الوفورات الخارجية التي نجمت عن استثمارات سابقة، كما ان هذا الاستثمار نفسه يخلق وفورات خارجية جديدة لصناعات واستثمارات أخرى. من هنا تأتي مقولة «القطاعات الرائدة» و«نقاط النمو» التي تقود هذه العملية التنموية. وبالتالي تطالب استراتيجية النمو اللامتوازن بضرورة تركيز الجهود التنموية في بضعة قطاعات أو صناعات تتميّز بقدرتها على حفز الاستثمارات في قطاعات أخرى من خلال ما تخلقه من وفورات خارجية لتلك القطاعات[٣].

وتركز هذه الاستراتيجية على ما يسمّى بظاهرة تكامل الانتاج، ووجود درجة عالية من الترابط بين الصناعات، بحيث يؤدي النمو في انتاج السلعة (أ) الى تخفيض نفقات الانتاج في السلعة (ب). وينطبق هذا على السلع التي تنتج من قبل المشروعات الهادفة الى تحقيق الربح في ظروف السوق التنافسية التي تتفاعل فيها قوى العرض والطلب، مؤدية الى توجيه استخدام الموارد. أما السلع والخدمات التي تنتج في المجتمع بدون استهداف الربح كخدمات التعليم والمرافق والمنافع العامة فان آلية السوق لا تقوم باحداث التوازن المطلوب من مثل هذه المشروعات. لكن الضغوط السياسية تتكفل بقيام هذه المشروعات باحداث التوازن. وهنا تأتي أهمية تحديد الاولويات في تنفيذ الاستثمارات، وخاصة في ظل تدنّي الموارد المالية المتاحة للاستثمارات.

ويبقى السؤال الأهم حول النمو الأمثل لتتابع الاستثمارات عبر الزمن، وهو: ما هو نمط الاولويات في تنفيذ الاستثمارات الذي يضمن أفضل النتائج علماً بأن تحديد الاولويات يتعلّق بالمعطيات الاقتصادية للبلد المعني. يوجد مدخلان للاجابة على ذلك هما التركيز على مشروعات البنية التحتية؛ والاختيار ضمن المشروعات الانتاجية[٤].

١ ـ المفاضلة بين البدء بمشروعات البنية التحتية الاساسية للاقتصاد والمشروعات الانتاجية، وهو ما يتطلب الاختيار عند اقامة مشروعات رأس المال الهيكلي بين ايجاد فائض فيها عن احتياجات الطلب القائم بسعر منخفض يشجع قيام مشروعات انتاجية تستفيد من هذه المشروعات الهيكلية، وبين ايجاد عجز في هذه المشروعات الهيكلية عن احتياجات المشروعات، يدفع أول الأمر الى زيادة وتوسيع طاقة هذه المشروعات. ومن الناحية النظرية، يفضل وجود عجز لكونه يولد ضغطاً سياسياً يؤدي الى التوسّع في مشروعات البنية التحتية الأساسية.

٢ ـ الاختيار بين المشروعات الانتاجية ذاتها وفقاً لما تحدثه هذه المشروعات من آثار دفع الى